

# دراسة في المدفوعات الدولية النظام النقدي العالمي في النظرية والتطبيق

للدكتور عبدالرسول سلمان  
أستاذ الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة بغداد

## المقدمة :

في العامل اليوم أكثر من مائة وخمسين دولة ، لكل منها عملتها الخاصة بها . ولكل منها علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى ، تتولد عن انتقال السلع والخدمات أو التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة ، وعن انتقال عوامل الانتاج كالأشخاص ورأس المال فيما بينها . . . وعن هذا الانتقال للسلع وعوامل الانتاج تنشأ المدفوعات الدولية ، التي تبينها كل دولة في ميزان مدفوعاتها أو ميزاتها الحسابي خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة كاملة . . . وكثيرا ما يظهر الاختلال ( العجز أو الفائض ) في هذه الموازين . فيتطلب معالجة الاختلال ببعض السياسات التجارية والنقدية ومنها الاتفاقيات الدولية بين الأقطار المختلفة . . . وأحيانا يسوى أو يعدل الاختلال . . . ( وخصوصا العجز منه ) مما تراكم للقطر من عملات أو احتياطيات دولية أو بالقروض التي يحصل عليه القطر من الأقطار الأخرى أو من صندوق النقد الدولي أو بعض المؤسسات المالية الدولية الأخرى . . . وميزان المديونية يظهر ما للقطر وما عليه من قروض أو احتياطيات من العملات الأجنبية التي تتراكم خلال الأعوام الماضية . فهذا الميزان يختلف كليا عن ميزان المدفوعات ، وإن كان الفائض والعجز في هذا الميزان الأخير تظهر آثاره على ميزان المديونية له فإذا أظهر ميزان المدفوعات فوائض متتالية خلال الأعوام الماضية ، فإن ميزان المديونية كثيرا ما يكون موجبا « أما إذا أظهر عجزا متتالية فإن هذا الميزان كثيرا ما يكون سالبا » .

وبالرغم من وجود عملات عديدة في العالم ( واحدة لكل دولة تقريبا ) فإن العملات الرئيسية أو القيادية هي قليلة وفي وقتنا هذا يأتي الدولار الأمريكي والجنيه

الاسترليني في الدرجة الأولى ، بالإضافة إلى عملات قليلة أخرى .

فالدولار أصبح كذلك منذ الحرب العالمية الثانية أو بعد مؤتمر برتون وودز . أما الجنيه الاسترليني فكان كذلك قبل ذلك التاريخ . فالعملة القيادية تقبل للدفع ويمكن تحويلها إلى عملات أخرى في كافة أو معظم أقطار العالم أما عملات معظم الأقطار فهي عملات محلية تستخدم للدفع في داخل القطر فقط ويمنع خروجها من أو دخولها إلى القطر المصدر لها . أما إذا وجب الدفع في خارج القطر أو الأقطار الأخرى ، فعلى الفرد مثلا أن يحول ما لديه من عملات محلية إلى عملات قيادية كي يتمكن من الايفاء بالتزاماته . وهنا يقتضي معرفة قيمة العملة المحلية بالعملة القيادية أو بالعكس . فعدد الواحدات المستلمة من العملة القيادية لقاء وحدة واحدة من العملة المحلية هو ما يسمى بسعر صرف العملة المحلية ( Rate of Exchange ) بتلك العملة القيادية . . وكثيرا ما تنشر الدولة قائمة بأسعار صرف عملتها بالعمل المختلفة ، وخصوصا بالعملات القيادية أو العملات المشاركة القابلة للتحويل منها ، وهذه الأسعار تتغير من وقت لآخر أو من يوم لآخر . . إن التغيرات في أسعار صرف العملات ( خصوصا القيادية منها ) مثل التخفيض الرسمي الذي يصيها أو الانخفاض الذي يطرا عليها في أسواق العملات ، يولد نتائج بعيدة الأثر على التكاليف والأسعار النسبية وعلى التجارة الدولية وعلى الاستثمارات وعلى الأرصدة والاحتياطيات الدولية وعلى حركة عوامل الإنتاج داخل القطر وخارجه وعلى موازين المدفوعات وتوزيع الدخول بين الأمم وعلى نسب التبادل التجاري ومعدلات التضخم . .

ولذلك فإن كل نظام نقدي عالمي ( وهو الذي ينظم العلاقات النقدية بين الأمم ) يسعى جاهدا لأن يثبت أو يحدد أسعار صرف العملات المختلفة أو يجعلها تتغير بحدود ضيقة وعليه الحصول على أسعار صرف ثابتة أو محددة وهذا من أهم ما ينشده النظام النقدي الدولي أما المتطلبات الأخرى فهي توفير سيولة دولية كافية لأقطار العالم جميعا والأقطار النامية بصورة خاصة وكذلك تمكين الدول من موازنة موازين مدفوعاتها بتوفير آلية تعديل للموازنة أو توفير الاحتياطيات الدولية أو القروض أو التسهيلات المالية . . وقد قاست الدول النامية ( غير النفطية ) من العجز المستمر في موازين مدفوعاتها ، الأمر الذي أثر تأثيرا سيئا في خططها التنموية ولم تستطع هذه الدول من الانفاق على هذه الخطط أو تمويل مشترياتها حسبما ينبغي .

فمنذ منتصف القرن الماضي خبير العالم نظامين نقديين بارزين هما : -

١ - نظام قاعدة الذهب .

٢ - نظام برتون وودز .

فنظام قاعدة الذهب كان قد عمل جيدا منذ نشوئه في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهايته في بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث أنه وفر أسعار صرف ثابتة أو محددة تتقلب بحدود ضيقة : - بين حدي خروج ودخول الذهب . كما أن هذا النظام كان قد وفر سيولة كافية لكافة الأقطار ومكثها من تعديل موازين مدفوعاتها بصورة تلقائية بدون تدخل . وعبثا حاولت أقطار العالم العودة إلى هذا النظام في الفترة ما بين ١٩٢٥ إلى ١٩٣٦ ، إلى أن الأوضاع الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة كانت تختلف كلياً عن الأوضاع التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى ، فتداعى ذلك النظام وتفكك في عام ١٩٣٦ . إلا أنه عمل جيداً حينما كان يعمل خلال الأربعين أو الخمسين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، فخصائص هذا النظام مكنت أقطار العالم من الحصول على أسعار صرف محددة لعملائها<sup>(١)</sup> بأن يكون هناك علاقة معينة بين عملة وأخرى بسبب ارتباط كل عملة منها بمقدار معين من الذهب . كما كان للنظام جهاز تعديل يعمل تلقائياً فيقضي على الاختلالات في موازين المدفوعات حينما تظهر سواء أكانت عجزاً أو فوائض . وذلك بتأثير الاختلالات على كميات النقود في التداول ومن ثم على الأسعار والدخول وعلى الصادرات والاستيرادات ومن ثم على المدفوعات والمستلمات وعلى تعديل موازين مدفوعات . كما كان يعتقد أن مخزون الذهب وما كان ينتج منه في كل عام ، كان كافياً للحصول على القدر الكافي من السيولة الدولية لتمويل التجارة العالمية وذلك بالإضافة إلى الجنيه الاسترليني والعملات المشاركة الأخرى .

وفي تموز من عام ١٩٤٤ قرر أعضاء المجتمع الدولي المجتمعون في مؤتمر برتون وودز ( Bretton woods ) في ولاية نيو هامبشر ( New Hampshire ) في شرق الولايات المتحدة الأمريكية ، وضع نظام نقدي جديد غالباً ما يسمى بنظام برتون وودز . وفي

(١) إن أبرز خصائص نظام قاعدة الذهب هي : -

أ - تملك الذهب بأي كمية كانت وتحديد سعر كل عملة بمقدار معين من الذهب .

ب - حرية بيع وشراء الذهب بالأسعار المحددة لها .

ج - حرية تصدير واستيراد الذهب .

نفس الوقت تم إيجاد مؤسسة أو جهاز دولي يدعى بصندوق النقد الدولي  
International Monetary Fund: the IMF .

وللحصول على المزيد من السيولة الدولية لتمويل التجارة الخارجية والايقاء  
بالاتزامات الدولية الأخرى فإن المجتمع الدولي جاء بمشروع جديد ابتكر به اصدار ما  
يسمى بوحداث حقوق السحب الخاصة التي عملت إلى جانب الذهب والعملات  
القيادية كعنصر أساسي من مكونات السيولة والاحتياطيات الدولية . وكانت الدول  
النامية من خلال لجنة الـ ٧٧ وفي اجتماعات ( UNCTAD ) تسعى عبثا للحصول على  
المزيد من هذه الحقوق ، وقد حظيت الدول الكبرى بحصة الأسد منها . حيث أنها  
وزعت حسب مساهمة كل دولة في صندوق النقد الدولي . فمجموع حصص الدول  
العربية والنامية في الصندوق تكون نسبة قليلة مقارنة لخصص الدول الصناعية كما أن  
التصويت في اجتماعات الصندوق واتخاذ القرارات فيها يجري على هذا الأساس .

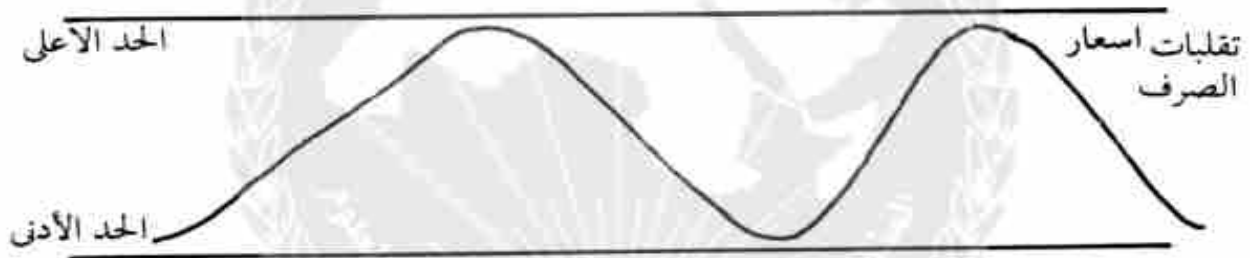
وقد عمل الصندوق على أن تكون هذه الوحدات من حقوق السحب الخاصة ذات  
قيمة ثابتة أو محددة . فتم ربطها أولا بمحتوى الدولار أو ما كان يساويه من الذهب أو ما  
مقداره ٠,٨٨٦٧١ غرام من الذهب الخالص ثم بعد تخفيض الدولار تم ربطها بـ ١٦  
عملة لدول مساهمتها في التجارة الدولية لاتقل عن ١٪ . ثم بعد ذلك وفي عام ١٩٨١ تم  
ربطها بخمس عملات فقط .

أصبح الدولار بعد مؤتمر برتون وودز من أهم مكونات السيولة الدولية وكانت  
كميات الدولار في الخارج تعتمد على العجز في موازين المدفوعات الأمريكية . ومنذ  
أواخر الخمسينات وحتى تخفيض الدولار في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ كان العجز مستمر في  
ميزان المدفوعات الأمريكي فالعجز هذا كان يزيد من كميات السيولة الدولارية في  
الخارج حتى تكونت سوقا مهما للدولار في الخارج وفي أوروبا بصورة خاصة سميت بسوق  
الدولار الأروبي « Euro-Dollar Market » فتوفر السيولة الدولية بسبب العجز في ميزانية  
المدفوعات الأمريكية أمر لا يعتبر صحيحا للاقتصاد العالمي والأمريكي . فاستمرار العجز  
في هذا الميزان وتسرب الدولارات إلى الخارج بالمقدار المساوي للعجز يؤدي إلى انخفاض  
قيمة الدولار في العالم وفقدان الثقة به .

وقد أخذ النظام النقدي مبدأ تحديد أسعار الصرف بعملات الأقطار الأعضاء في  
هذا النظام فتم تحديد حد أعلى وحد أدنى لأسعار صرف عملاتها وأن هذين الحدين يكونا

شبيهاً بنفق يتقلب بينها أسعار الصرف وكثيراً ما يسمى تقلب أسعار الصرف هذا بمبدأ الثعبان بالنفق . « the Serpent in the Tunnel or the Snake in the Tunnel » كما يبدو في الرسم أدناه .<sup>(1)</sup>

فعندما يهبط سعر الصرف إلى ما تحت الحد الأدنى فمعنى ذلك أن الطلب على العملة يكون قليلاً ، فتزيد الجهات النقدية من طلبها على تلك العملة ، أما إذا زاد الطلب على تلك العملة وارتفع سعر الصرف إلى الحد الأعلى فتقوم الجهات النقدية بضخ تلك العملة بالسوق أو بيعها فهناك تحكم في عرض وطلب هذه العملات من الجهات النقدية الحكومية .



فمن الملاحظ أن الأنظمة النقدية المختلفة كانت قد أخذت بأسعار الصرف المحدودة أو الثابتة . ولكن في النظام النقدي العالمي الذي أنشأ في مؤتمر برتون وودز لم تلتزم أقطار العملات القيادية بأسعار صرف محددة لعملائها فقد لجأت بريطانيا إلى تخفيض الجنيه الاسترليني عدة مرات إلى أن تم تعويمه فيما بعد عام ١٩٧٣ وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فهي الأخرى خفضت الدولار بنسب كبيرة في عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٣ .

إن هذه التخفيضات لهاتين العملتين القياديتين كانتا قد أضرت كثيراً بالأرصدة والاحتياطيات الاسترلينية والدولارية لكافة أقطار العالم وخصوصاً الأقطار النامية والعربية منها وأن طاقات شرائية كبيرة تقدر بملايين الجنيهات والدولارات قد فقدت من أبناء الأقطار العربية وحدها ومن حكوماتها بسبب هذه التخفيضات . هذا عدا ما فقدته الإيرادات النفطية من القوة الشرائية عندما تحسب تلك الإيرادات بالعملة المخفضة

(1) Crocket, Andrew, International Money, 1980, Nelson & Sons Ltd., P. 101, P. 144.

كالجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي وإذا ما أضفنا إلى الخسائر التي تولدت عن التخفيض خسائر أخرى تولدت عن معدلات التضخم في أسعار السلع الصناعية التي كنا وما نزال نتعرف إليها منذ بداية السبعينات ، وكذلك الخسائر الأخيرة التي تولدت عن تحديد انتاج النفط وتخفيض أسعاره تتمكن أن ندرك مجموع الخسائر الجسيمة التي أصابتنا أو تعرضنا لها . ومما لاشك فيه أن هذه الخسائر تؤثر في المشاريع التنموية للأقطار النفطية والأقطار النامية بصورة عامة .

### تعويم العملة : -

وبسبب التخفيضات المتكررة لأسعار صرف عملات الأقطار الصناعية والعملات القيادية منها فقد لجأت معظم الأقطار الصناعية إلى تعويم عملاتها . فالتعويم أصبح حقيقة واضحة في عصرنا هذا ، بشقيه الحر والموجه .

فالتعويم هو أن يترك سعر الصرف يتقلب بحرية كاملة صعودا أو نزولا دونما تدخل من قبل السلطات النقدية .

أما التعويم الموجه فهو أن يترك سعر الصرف يتقلب بحدود معينة حول المعدل . فقد يرتفع إلى الحد الأعلى أو ينخفض إلى الحد الأدنى . وتتدخل السلطات المعنية بذلك وعدم السماح لسعر الصرف أن يتجاوز أيا من هذين الحدين .

فمن ذلك يتبين أن أسعار الصرف الموجهة هي أسعار محددة تكون أقرب إلى أسعار الصرف المستقرة مقارنة إلى أسعار الصرف الحرة .

فيبدو لنا من دراستنا هذه أن الاتجاه في العالم اليوم نحو الأخذ بأسعار الصرف المعومة والموجهة منها وليس بأسعار الصرف المعومة الحرة ويقضل التعويم الموجه لأسعار الصرف على غيره من أتماط سعر الصرف لسببين هما : -

١ - أن التعويم الموجه الذي يتقلب بين حدين اثنين ، حد أدنى وحد أعلى عادة لا يولد مخاطر كبيرة أو عدم ثقة لدى المستثمر أو المستورد حيث أن تقلباتها تكون معروفة لديه ويضع ذلك في حسابه عندما يستثمر أو يستورد .

٢ - كما أن أسعار صرف العملات والذي كما أسلفنا تتقلب بين حد أدنى وحد أعلى ، عادة تعمل في تقلباتها هذه على تعديل ميزان مدفوعات ذلك القطر جزئيا أو كليا ، حيث يتوقف ذلك على مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات . فهو يقوم بمقام

التخفيض عندما يهبط سعر الصرف إلى الحد الأدنى منه ويقوم مقام رفع العملة عندما يرتفع إلى الحد الأعلى .

فالتعويم الموجه للعملة له هاتين الخاصيتين بالنسبة للأقطار التي تأخذ به ولكنه لا يكون في صالح الدول النامية أن تتخذ من هذه العملات أساس لحساب عائداتها أو تحتفظ بأرصدة أو احتياطات من عملة لمدى واسع أو كبير وبصورة مستمرة . ومع ذلك فإنه أقل خطرا واربكا من العملات المعومة تعويما حرا ، أو العمل الخاضعة للتخفيض الكيفي غير المتوقع من قبل السلطات النقدية .

ولذلك فقد كان الاتجاه منذ أوائل السبعينات نحو إيجاد وحدات لها قيمة ثابتة أو محددة لا تتغير كثيرا . وقد وجد المجتمع الدولي ضالته هذه في وحدات حقوق السحب الخاصة . ولكن لأسباب سياسية واقتصادية وعملية أخذ الاهتمام بهذه الحقوق يقل ويتلاشى حتى تم إيقاف إصدارها أو العمل بها بصورة فعالة .

إن الحكومات المختلفة وخصوصا الأقطار الصناعية منها تتردد كثيرا في تخفيض عملها وتعتبر ذلك مثلبة أو نقيصة بها . وبالرغم من ذلك فقد كانت عدد التخفيضات التي أجريت منذ أن عمل الصندوق في عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧١ و ١٩٧٣ زادت عن مائتين تخفيض بعضها كان طفيفا وبعضها حدث في الأعوام القليلة التي تلت الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup> وبعض هذه التخفيضات أجريت على عملات لأقطار تابعة أو مرتبطة بالعملات القيادية مثل التخفيضات التي تبعت تخفيض الجنيه الاسترليني في أيلول عام ١٩٤٩ .

وبما أن العملات القيادية وبصورة خاصة الدولار والجنيه الاسترليني لهما هذه

— هناك أنماط متعددة من أسعار الصرف هي : —

— Freely Fluctuating Exchange Rates, Floating Exchange Rates.

— Flexible Exchange Rates.

— Stable Exchange Rates.

— Exchange Controls.

Snider D. A. International Economics, Fourth Edition 1967, PP. 321-337.

التأثيرات الواسعة على إيرادات الدول النفطية والنامية حينما تحسب بهذه العمل ويتم الدفع بها كما أسلفنا بالإضافة إلى تأثيراتها على الأرصد والاحتياطات الدولية لذا فإن أي تخفيض لها سوف يؤثر على هذه الإيرادات والأرصدة والاحتياطيات ، ومن ثم تؤثر بدورها على اقتصاديات هذه الأقطار . إذا فإن دراسة هاتين العملتين دراسة دقيقة ومفصلة هو أمر حيوي وله تأثيرات كبيرة على واقعنا الاقتصادي .

### تخفيض العملة : -

وتخفيض العملة كثيرا ما كان يتخذ لتعديل ميزان المدفوعات وتخليصه من العجز الذي يظهر فيه . وعندما تخفض ( القيمة الخارجية ) للعملة بما كان يعادلها من عملة أخرى ( أو ما يعادلها من الذهب ) فإن تلك العملة تصبح أقل سعرا مما كانت عليه بالعملة أو العمل الأخرى . وليان ذلك نفرض أن قطر (س) خفض عملته (ج) كالآتي : -

كل وحدة من عملة (ج) كانت = (د3) في وقت من الأوقات  
ثم خفضت هذه العملة (ج) فأصبحت = (د2) في وقت آخر .

بذلك فإن أسعار السلع في قطر (س) بعملته (ج) وإن كانت قد بقيت كما هي .  
إلا أنها أصبحت أقل ثمنا بالعملة (د) للقطر (ص) الذي لم يخفض عملته .

وعليه فإن قانون الطلب في قطر (س) يبدأ مفعوله ، فيزداد الطلب على السلع المنتجة في قطر (س) من الخارج أو من قطر (ص) .

أما أسعار السلع في قطر (ص) بالعملة المخفضة فإنها ترتفع ويقل الطلب على السلع المنتجة في (ص) .

فإذا كانت سلعة ما في قطر (س) مثل (ب) سعرها يساوي (١٠ ج) أو ما يساوي (٣٠ د) حيث أن كل وحدة من ج = ٣ د قبل التخفيض فبعد التخفيض تصبح كل وحدة من (ج) تساوي (د٢) ، فيكون سعر كل وحدة من السلعة (ب) وإن كانت بالعملة المحلية المخفضة لا يزال يساوي (١٠ ج) ولكن بالعملة الأجنبية أصبح سعرها أقل مما كان عليه سابقا أي أن سعرها خفض من (٣٠ د) إلى (٢٠ د) . وكذلك بقية الأسعار للسلع المعدة للتصدير في قطر (س) ، فإنها تقل قيمتها بالعمل التي تخفض وتبقى كما كانت بالعملة المخفضة .



فتزداد مستلمات أو إيرادات القطر (س) نتيجة زيادة صادراته ، كما وتقل مدفوعاته إلى الخارج نتيجة قلة استيراداته . . . ومعنى آخر أن المستلمات تزداد والمدفوعات تقل بالنسبة للقطر المخفض لعملته . وبذلك يتخلص من العجز الذي يظهر في ميزان مدفوعاته .

وعلينا أن نذكر هنا أن هناك عوامل يجب توفرها لنجاح التخفيض هي :

- ١ - أن تكون المرونة أكثر من (١) بالنسبة للسلع المعدة للتصدير في قطر (س) .
- ٢ - أن لا ترتفع الأسعار في قطر (س) المخفض لعملته .
- ٣ - أن لا تخفض الأقطار الأخرى عملها . عملاً بالمثل .
- ٤ - أن لا تخفض الأسعار في الخارج .
- ٥ - ألا يعتمد القطر المخفض لعملته على سلع يستوردها من الخارج بنسبة كبيرة ويعمل على إعادة تصديرها .

هذا بإيجاز ميكانيكة التخفيض وكيف يتم بواسطته تعديل ميزان المدفوعات والتي لجأت إليه الأقطار الصناعية مرارا وتكرارا منذ مؤتمر برتون وودز عام ١٩٤٤ ، وإلى أن أخذت هذه الأقطار بمبدأ التعويم الذي يتم فيه التخفيض تلقائيا دون أن يتخذ بذلك قرار من الجهات الحكومية .

وفي الثلاثينات من هذا القرن كثيرا ما كان يعمد إلى التخفيض لمعالجة البطالة أو تصديرها إلى الخارج . وهذه الطريقة في معالجة البطالة كثيرا ما كانت تدعى بسياسة استجداء الجار ، « Begger thy Neighbor Policy » .

وقد تم العدول عن استخدام التخفيض كوسيلة لمعالجة البطالة فيما بعد . إلا أن البطالة تقل والاستخدام يزداد في كل تخفيض ناجح وأن كان الغرض منه تعديل ميزان المدفوعات .

عضو نقباء المحامات العرب

تحديد أسعار الصرف :-

أما كيف يتم تحديد أسعار الصرف لعلمة بالعمل الأخرى كأن يكون قيمة كل وحدة من عملة (جـ) تساوي مثلا (٣) من عملة (د) أو أن ١ (جـ) = (٣) د . فقد طرحت لتفسير ذلك عدة أفكار ونظريات ، أبرزها نظرية تساوي القوى الشرائية للوحدات النقدية ، « The Purchasing Power Theory » ولتوضيح ذلك نفترض أن

هناك مثلاً سلة من السلع تساوي ١٠٠ وحدة نقدية من (ج) في قطر أ ، ونفس السلة من السلع تساوي ٣٠٠ وحدة نقدية من (د) في قطر (ب) .

إذاً ١٠٠ وحدة نقدية من ج = ٣٠٠ وحدة نقدية من د

$$١ (ج) = ٣ (د)$$

أو بمعنى آخر أن سعر صرف كل وحدة من (ج) هو ٣ وحدات من (د) . وأن ذلك يعني أن كل وحدة نقدية سيكون لها قوة شرائية في القطر أو الأقطار الأجنبية تساوي قوتها الشرائية في الداخل . فإذا تغيرت الأسعار في داخل أي من هذه الأقطار فإن أسعار الصرف لهذا القطر مع الأقطار الأخرى سوف تتغير أيضاً .

وتحت نظام قاعدة الذهب كانت أسعار الصرف تحدد بما يساوي كل عملة من الذهب . فإذا كانت الوحدة من عملة (ج) قد حددت من قبل السلطات النقدية (١) غرام ذهب ، والوحدة من (د) بثلاث غرام من الذهب .

$$١ (ج) = ٣ (د)$$

وقد تم تحديد مختلف العمل بعد مؤتمر برتون على هذا النحو أما بالذهب أو بالدولار إلا أن بعض هذه العمل كانت قد قيمت أكثر من حقيقتها ، كما كان الوضع مع الجنيه الاسترليني الذي خفض فيما بعد في أيلول ١٩٤٩ مع عدد آخر من العمل التي كانت مرتبطة به مثل الدينار العراقي آنذاك وكان التخفيض أكثر من ٣٠٪ من قيمته . فقد خفض من (١) جنيه استرليني = ٤,٠٣ دولار

$$إلى (١) جنيه استرليني = ٢,٨١ دولار$$

وبغياب انتقال الذهب وحرية شرائه بالسعر المحدد له ، فإن تحديد العملة بالذهب أو بعملة قيادية ، يجب أن ينظر إلى قوتها الشرائية حسبما تبينه نظرية تساوي القوة الشرائية للعملات .

وبعد عام ١٩٤٥ برز الدولار إلى جانب الجنيه الاسترليني كعمليتين رئيسيتين في التعامل الدولي يشاركتها في ذلك عمل بعض الأقطار الصناعية ولذلك سنوجه دراستين إلى هاتين العمليتين الدولار والجنيه الاسترليني .

الدولار والجنيه الاسترليني : -

الدولار : -

منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية أو بعد مؤتمر برتون وودز في عام ١٩٤٤ ، ظهر

الدولار في الأسواق العالمية كعملة قيادية لها قبول عالمي عام وأصبح من المكونات الأساسية للسيولة الدولية بعد الذهب. (١) وعندما تم تعويم الذهب في السبعينات أصبح الدولار هو العنصر الأساسي في السيولة الدولية ويليه الجنيه الاسترليني .

وقد تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينات بندرة الدولار « The Dollar Shortage » . فالطلب في هذه الفترة كان شديدا على الدولار . حيث أن معظم أقطار العالم وخصوصا الأوروبية منها كانت تطلب الدولار وتحتاجه للانفاق على استيراداتها من السلع الاستهلاكية ، والسلع الرأسمالية . وذلك نظرا للدمار الذي ولدته هذه الحرب للمعامل والمصانع وعوامل الانتاج عامة . فآثر كل ذلك في القوى الانتاجية والانتاج لهذه الأقطار . وقد انساب الذهب من غربي أوروبا إلى أمريكا واستخدم الذهب للدفع عما تستورده هذه الأقطار لبناء اقتصادياتها .

ثم كانت « خطة مارشال » التي أعلنت عام ١٩٤٧ ، والتي قدمت أمريكا فيها إلى الأقطار الغربية في أوروبا مساعدات مالية كبيرة قدرت بنحو ٤,١١ بليون دولار للفترة بين ٣ نيسان عام ١٩٤٨ إلى ٣١ كانون ثاني ١٩٥١ . حيث تمكنت هذه الأقطار من التغلب على ندرة الدولار وتغطية العجز في موازين مدفوعاتها . (٢)

ولكن الوضع أخذ يتغير بعد ذلك ، وبدأ الطلب على الدولار يقل أو الشحة تختفي . وأخذت أرصدة الدولار في الخارج تتزايد كما بدأت الأرصدة الذهبية في أمريكا تقل وتتزايد في الأقطار الأخرى حيث أن الأرصدة الذهبية في أمريكا وحدها كانت قد بلغت (٢٤) بليون دولار أو ما يساوي ثلثي ذهب العالم في منتصف الخمسينات ثم بدأت الأرصدة الذهبية تتناقص بعد ذلك ، عندما بدأ الطلب على الدولار يقل وأرصدته في الخارج تتزايد . وفي عام ١٩٦٠ بلغت الأرصدة الذهبية في أمريكا حوالي (١٨,٨) بليون دولار ، كما بلغت أرصدة الدولار في الخارج حوالي (١٨,٨) بليون دولار أيضا وبعد تلك السنة انعكس الأمر عما كان عليه سابقا ، حيث أخذت الأرصدة الذهبية في أمريكا تستمر في التناقص وأرصدة الدولار في الخارج تستمر في التزايد حتى بلغت الأرصدة الذهبية في عام ١٩٦٥ حوالي (١٤) بليون دولار ، وأرصدة الدولار في الخارج

(١) انظر بحثا للكاتب في مجلة البحوث الاقتصادية والادارية - السنة الثالثة - العدد الأول - تشرين الأول ١٩٧٥ . دراسات في مكونات السيولة الدولية ( ص - ٣٠ ) .

(2) Walter. Krause. The International Economy, ch. 21, Houghton Miffln Co. New York, 1955.

بلغت حوالي (٢, ٢٥) بليون<sup>(١)</sup> وفي عام ١٩٧١ بلغت الأرصدة الذهبية حوالي (١١, ٠٠) بليون دولار ، وأرصدة الدولار في الخارج حوالي (٥٠) بليون دولار . أن تراكم الأرصدة الدولارية في الخارج منذ أواخر الخمسينات وطول عقد الستينات كان سببها ظهور العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي . إلا أن الفائض كان يظهر في الميزان التجاري طوال هذه الفترة . ولما زادت الأرصدة الدولارية في الخارج اختفت ظاهرة شحة الدولار ، وبرزت ظاهرة معاكسة لها أخذت تدعى بوفرة الدولار « The Dollar Glut » .

لذلك فإن تناقص الأرصدة الذهبية في أمريكا وزيادة أرصدة الدولار في الخارج ، أدى إلى إضعاف الثقة في الدولار ، وأن ضعف الثقة بالدولار ووفورته في الخارج كانا سببا في هبوط قيمته في الأسواق الدولية .

ومما زاد في الطين بلة هو ظهور العجز في الميزان التجاري الأمريكي نفسه بعد عام ١٩٧٠ . الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية لاتخاذ اجراءاتها المجحفة في ١٥ آب ١٩٧١ وتخفيض الدولار بنسبة ٨٪ من قيمته في كانون الأول من العام نفسه . وكان من أبرز الاجراءات التي اتخذت في ١٥ آب ١٩٧١ هو إيقاف ابدال الدولار بالذهب بالسعر الرسمي المقرر له ، وهو ٣٥ دولار للاونس الواحد من الذهب وبهذا قضى على أهم ركيزة للنظام النقدي العالمي وكان ذلك بداية التحول إلى تعويم العملات للأقطار الصناعية والابتعاد عن قرارات برتون وودز في هذا الشأن .

إن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لمعالجة أزمة الدولار لم تحسن وضع الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات ولم ينقذ الدولار من أزمته ففي أوائل شباط عام ١٩٧٣ تم تخفيض الدولار مرة أخرى بمقدار ١٠٪ بعد أن بلغ العجز في نهاية عام ١٩٧٢ حوالي ٦,٥ بليون دولار وكان هذا العجز ثلاث أمثال العجز الذي ظهر في الميزان التجاري الأمريكي عام ١٩٧١ حيث كان العجز في هذه السنة يزيد قليلا عن ٢,٠٠٠ بليون دولار .

إن هذين التخفيضين للدولار الأول في عام ١٩٧١ بنسبة ٨٪ والثاني في عام ١٩٧٣ بنسبة ١٠٪ كانا قد ولدا خسائر كبيرة لأقطار العالم ولأقطار النامية بصورة خاصة . ويعزى العجز المستمر في الميزان التجاري الأمريكي وميزان مدفوعاته إلى :-

Sodersten, Bo, International Economics, 1970, ch. 26, PP. 477-499.

١ - زيادة النفقات العسكرية الأمريكية في الخارج كالانفاق الهائل في فيتنام والشرق الأوسط . وكان مجموع النفقات العسكرية لكل سنة تزيد على مقدار العجز الذي يظهر في ميزان مدفوعاتها لتلك السنة .

٢ - الانتقال المستمر لرؤوس الأموال من أمريكا إلى أوروبا واليابان وكندا خلال عقد الستينات بصورة خاصة .

٣ - تحسن الوضع الاقتصادي في أوروبا واليابان مما جعل هذه الأقطار في وضع تنافسي أفضل بالنسبة لما كان عليه سابقا ، ثم كان التضخم وارتفاع الأسعار في أمريكا ، كل ذلك جعل السلع الأوروبية واليابانية تتدفق على أمريكا وتجد لها أسواقا رائجة هناك . ويعزى أسباب ارتفاع الأسعار والتضخم في أمريكا إلى العجز في الميزانية العامة للدولة من جهة وإلى زيادة تكاليف الانتاج من جهة أخرى حيث بلغ العجز في الميزانية العامة لسنة ١٩٧٢ وحدها حوالي ١٣ بليون دولار .

هذا وإن العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي أدى إلى زيادة أرصدة الدولار في الخارج بصورة مستمرة حتى بلغت حوالي ٧٥ بليون دولار في عام ١٩٧٣ . وأخذت هذه الدولارات تسمى بالدولارات الأوروبية .

بعد أن تم تخفيض الدولار مرتين بنسب كبيرة وكذلك تخفيض الجنيه الاسترليني مرات عديدة ، في عام ١٩٤٩ وفي عام ١٩٦٧ وفي عام ١٩٧٢ ثم تعويمه فيما بعد أخذ المجتمع الدولي يفكر في إيجاد وحدة نقدية يتم بها التعامل دوليا وتتصف بالثبات وعدم التغيير كي لا تستخدم لاحاق الضرر بالآخرين وضياع ادخاراتهم وقوتها الشرائية فتخفيض الدولار مثلا كان قد خفض قيمة الاحتياطيات والأرصدة من هذه العملة بنفس النسبة التي تم تخفيض الدولار بها فإذا كانت مجموع هذه الأرصدة قد بلغت حوالي ٥٠ - ٧٥ بليون دولار بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ ، ثمكنا أن نتصور مجموع الخسائر التي لحقت بهذه الأرصدة وقوتها الشرائية من جراء هذين التخفيضين حيث قدرت مجموعها بحوالي ١١,٥ بليون دولار .

أما المواد الأولية ومنها النفط ، عادة تسعر بوحدات من العملات القيادية كالدولار أو الجنيه الاسترليني لذا فإن أي تخفيض لهذه العملات سيؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية ليرادات هذه الأقطار بالإضافة إلى احتياطياتها وأرصدها من هذه العملات هذا عدا ما يتولد من انخفاض في القوة الشرائية لهذه الدخول نتيجة للتضخم أو ارتفاع

الأسعار للسلع المستوردة من الأقطار الصناعية وغيرها .

وعندما خفضت بريطانيا سعر الجنيه بمقدار ١٤,٧٪ في عام ١٩٦٧ فقد قدرت الخسائر التي لحقت بالودائع العربية وحدها نحو (٢٠٠) مليون جنيه استرليني من القوة الشرائية لهذه الودائع .

كما أن الخسائر التي لحقت بالودائع العربية واحتياطياتها والأرصدة الدولارية نتيجة للتخفيض الأول والثاني للدولار كانت قد بلغت نحو ( ٨٠٠ - ١٠٠٠ ) دولار مليون دولار .<sup>(١)</sup> وقد اتخذ الأوبك قرارا في اجتماعه رقم (٤٤) الذي عقد في الغابون في حزيران ١٩٧٥ ، وفيه اعتمدت وحدة حقوق السحب الخاصة في تسعير النفط بدلا من الدولار . وبالرغم من أن قرارها هذا قد اتخذ لمعالجة مشكلة واحدة مهمة وهي حساب عائدات النفط لوحدة ثابتة لا تتغير كثيرا ، فإن قرارها هذا لم يجد طريقه إلى التطبيق .

#### الجنيه الاسترليني :-

استخدم الجنيه الاسترليني كوحدة نقدية قيادية منذ أوائل القرن التاسع عشر وذلك نظرا للمركز المالي الذي كانت تتمتع بها مدينة لندن وللقوة السياسية والاقتصادية لبريطانيا في العالم آنذاك .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الدولار يتنافس الجنيه الاسترليني في هذا الشأن حتى أنه فاقه في كونه وحدة نقدية قيادية في الاقتصاد العالمي . وكان الجنيه الاسترليني حتى الحرب العالمية الأولى قابلا للتحويل إلى الذهب ، وكان يقال عنه أنه جيد كالذهب « As Good As Gold » بل كان يفضل على الذهب لأنه كان في الامكان الحصول على فوائد مصرفية من الأرصدة الاسترلينية ، خلافا للذهب الذي لم يكن في الامكان الحصول على فوائد منها . وكان سعر صرف الجنيه الاسترليني قبل الحرب العالمية الأولى مساويا إلى ٤,٨٦ دولار وخلال الحرب أصبح سعره بالدولار ٤,٧٦ . ثم عاد واسترجع قيمته عام ١٩٢٥ فأصبح مساويا إلى ٤,٨٦ دولار .

وفي أوائل الثلاثينات ربطت بعض أقطار العالم عملاتها بالجنيه وحولت أرصدها النقدية إلى الاسترليني واحتفظت بها في لندن فكونت هذه الأقطار ما يسمى « بالكتلة الاسترلينية » وكان العراق حتى منتصف عام ١٩٥٩ من أعضاء هذه الكتلة .

(١) انظر بحثا للكاتب في مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية . صفحة ٤٢ ذكر سابقا .

ثم جاءت مشكلة الأرصدة الأسترلينية التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية فقد أصبحت بريطانيا مدينة إلى الكثير من أقطار العالم وخصوصا أقطار الكتلة الأسترلينية . ومنشأ هذه الديون هي الاستيرادات الكبيرة التي كانت تحصل عليها بريطانيا من منطقة الأسترليني وغيرها خلال الحرب . حتى قدرت هذه الديون بنحو ٣٥٦٠ مليون جنيه أسترليني في عام ١٩٤٧ وكان العراق من هذه الأرصدة نحو ٦٦ مليون جنيه دفعت للعراق وفق جدول معين .

والجنيه الأسترليني شأنه شأن الدولار مر بأزمات أدت إلى تخفيضه مرة عام ١٩٤٩ والأخرى في عام ١٩٦٧ ثم تم تخفيضه أيضا مرة أخرى في عام ١٩٧٢ وهي السنة التي عوم فيها الجنيه . . . ففي ايلول من عام ١٩٤٩ خفض الأسترليني بنسبة بلغت نحو ٤,٠٣٪ من قيمته بالدولار . حيث كان الجنيه الأسترليني قبل تخفيضه يساوي ٤,٠٣ دولار فأصبح بعد تخفيضه يساوي ٢,٨٠ دولار ثم كان التخفيض الثاني بعد الحرب العالمية الثانية أي في عام ١٩٦٧ حيث كان التخفيض في هذه المرة بمقدار ١٤,٣٪ فقد خفض الجنيه الأسترليني من ٢,٨٠ دولار إلى ٢,٤٠ دولار بينما كان تحت اتفاقية برتون وودز لا يجوز تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة بأكثر من ١٪ من كل جانب . إلا في حالة حدوث اختلال أساسي فعندها يمكن التوسع في نطاق هذين الحدين ثم بعد عام ١٩٦٧ أخذ ينخفض الجنيه في الأسواق المالية إلى أن تم تعويمه في حزيران من عام ١٩٧٢ ثم بعد ذلك أخذ يتقلب صعودا ونزولا بمعدل يتراوح حوالي ٢ دولار حتى بداية هذا العقد . وفي وقتنا هذا سعر صرف الجنيه الأسترليني نحو ١,٥ دولار تقريبا فتلاحظ من هذا العرض السريع لأسعار صرف الجنيه الأسترليني من الحرب العالمية الأولى والثانية إلى وقتنا هذا كيف تقلصت وتقلبت قيمته الخارجية على مر السنين ويمكننا أن ندرك الخسائر التي أصابت الأرصدة والودائع والاحتياطات الأسترلينية وكان لابد لهذه التخفيضات أن تحدث كما كان من الضروري إجرائها لموازنة ميزان المدفوعات البريطاني الذي كان يقاسي من العجز المستمر . وبهذه التخفيضات يمكن التأثير على الصادرات فتزيدها وعلى الاستيرادات فتقللها وبذلك يمكن زيادة المستلمات من الجنيهات وتقليل المدفوعات منها إلى الخارج .

وبتعويم الجنيه الأسترليني بدأ عصر جديد لأسعار الصرف غير التي كانت قد أقوت في مؤتمر برتون وودز ، وهي أسعار صرف ثابتة أو محددة وفي عام ١٩٧٣ استمر تعويم العملات فعومت الليرة الايطالية والفرنك السويسري وكذلك عوم المارك الألماني الغربي

والبن الياباني وعممت بعد ذلك كل من النرويج والسويد عملتها .

### محاولات اصلاح النظام النقدي العالمي

بدأت المشاكل تنتاب هذا النظام الذي أنشأ في برتون وودز من البداية وبدأت محاولات اصلاحه من ذلك الحين ويمكن تقسيم محاولات الاصلاح هذه إلى قسمين ، قسم منها تريد اصلاح النظام النقدي الدولي ككل وليس اصلاح أجزاء منه فقط . أي إيجاد بديل للنظام القائم أو الاستعاضة عنه بنظام آخر . ومما اقترح في هذا الخصوص هو انشاء مصرف مركزي دولي ، يقوم هو بتعديل موازين المدفوعات أو تسوية العجز والفوائض في موازين المدفوعات ، وإصدار وحدات نقدية دولية خاصة به ، وكذلك توجيه السيولة الدولية حسب الحاجة إليها : . الخ . ويرى البعض أنه يمكن تطوير صندوق النقد الدولي إلى مصرف مركزي دولي والاستغناء بذلك كلياً عن النظام القائم . ومحاولات الاصلاح الأخرى التي هي تحاول أن تبقي النظام القائم وتقوم بإصلاح الأجزاء التي لا تعمل جيداً منه ومواجهة المشاكل الناجمة عن ذلك وحلها وذلك بالتركيز على الدعائم الأساسية للنظام وهي :-

١ - تخط أسعار الصرف الذي يعتمده النظام .

٢ - آلية التعديل ، أو ميكانيكية التعديل التي تستخدم لمواجهة العجز أو الفائض في موازين المدفوعات .

٣ - السيولة الدولية وكفايتها من الاحتياطيات الدولية لتمويل المعاملات الدولية .

ومن يقارن ملامح النظام النقدي العالمي القائم بذلك الذي أنشأ في برتون وودز يجد التشابه بينهما قليلاً فالاصلاحات التي أدخلت عليه كثيرة وعديدة حتى أنها غيرته تماماً . وكان للمصالح الخاصة للأقطار الصناعية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا كانت قد لعبت دوراً كبيراً في تغيير النظام وتفكيكه . ولم تبذل هذه الأقطار جهوداً مخلصاً لاصلاحه ولم تأخذ مصالح الأقطار النامية بالحسبان في الاجتماعات العديدة التي كانت تتخذ لمعالجة مشاكل النظام وذلك مثل التخفيضات المتتالية التي كانت تجري على عملات هذه الأقطار . وكذلك الحال عندما تم إصدار حقوق السحب الخاصة حيث كان التفاوضي واضحاً بخصوص ربط هذه الحقوق بالمشاريع الائتمانية للأقطار النامية أو ما يسمى



بموضوع الربط Link بين هذه الحقوق والتنمية الاقتصادية في الأقطار النامية<sup>(١)</sup> .

وفي لجان ومؤتمرات دولية عديدة طرحت فيها مشكلات النظام ونوقشت بصورة موسعة ولفترات طويلة . منها لجنة العشرة ولجنة العشرين واللجنة الانتقالية كما نوقشت في واشنطن في معهد سميثسونيان وفي مؤتمر جيكا . . الخ .

الاستنتاجات :-

يمكن الاستنتاج مما بحث أعلاه ما يلي :

١ - إن النظام النقدي الذي أنشأه المجتمع الدولي ( برعاية أمريكا وبريطانيا ) في عام ١٩٤٤ والذي أخذ يسمى بنظام برتون وودز لم يعمل جيدا وتفكك تماما في أوائل السبعينات .

٢ - إن نظام قاعدة الذهب الذي عُمل بها منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى كانت قد عملت بصورة جيدة . إلا أن العودة إليه ( أي النظام ) في العشرينات ومحاولة العمل به آنذاك لم تجد نفعا لأن الظروف التي سادت آنذاك غير الظروف التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى وخصوصا التدخل الواسع في الحياة الاقتصادية التي سادت بعد الحرب .

٣ - إن النظام القائم الآن يختلف عن النظام النقدي الذي أنشأ في برتون وودز وخصوصا من ناحية أسعار الصرف وآلية التعديل .

٤ - كانت أسعار الصرف وخصوصا القيادة منها محددة بحدين أعلى وأدنى يبلغ نطاق كل حد منها نحو ١٪ وتم توسيع هذا النطاق بمقدار ٥,٢٪ في اجتماعات سميثسونيان . إلا أن الأقطار الأعضاء للعمليات القيادية لم تلتزم بذلك . فقد أجريت تخفيضات كبيرة على الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي بينما أسعار الصرف السائدة الآن بالنسبة لمعظم الأقطار الصناعية هي أسعار صرف معومة ، الحرة منها والموجهة .

٥ - إن تعويم العملات حل محل التخفيضات التي كانت تجري سابقا لموازنة ميزان المدفوعات ولكن هذه التخفيضات والتقلبات التي تتولد عن التعويم قد أضرا كثيرا بالدول الأخرى وخصوصا النفطية منها فقد ولدت التخفيضات للجنيه الاسترليني

(1) Andrew Crockett, P. 128.

كتاب سبق ذكره

والدولار الأمريكي خسائر كبيرة كما بينا للأرصدة والاحتياطيات والايرادات النفطية .

٦ - إن الدولار الأمريكي كما بينا مر بمرحلتين هي مرحلة شحة الدولار التي دامت من نهاية الحرب العالمية لثانية إلى منتصف عقد الخمسينات ثم جاءت الفترة الثانية التي تتصف بوفرة الدولار والتي بدأت منذ نهاية المرحلة الأولى حتى وقتنا هذا وفي هذه المرحلة تراكمت أرصدة دولارية هائلة في العالم وخصوصا في أوروبا واليابان ، بلغت نحو ١٥٠ بليون دولار سميت بالدولارات الأوروبية .

٧ - إن انهيار نظام برتون وودز يعزى إلى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية وأعلنها الرئيس نكسون في ١٥ آب عام ١٩٧١ وذلك بإيقاف إبدال الذهب بالدولار أو بالعكس وكذلك نتيجة لعدم الالتزام بأسعار صرف ثابتة أو محددة حيث كان التحول من هذه الأسعار إلى التعويم .

٨ - إن السيولة الدولية التي تكونت نتيجة للعجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي والتي تولدت عنها الدولارات الأوروبية أضعفت الثقة بالدولار ولم يكن ذلك إجراء صحيح تعتمد عليه أقطار العالم للحصول على السيولة المطلوبة. إن ابتكار وحدات حقوق السحب الخاصة كوسيلة للحصول على السيولة وتعديل ميزان المدفوعات لم يكن ذات فائدة كبيرة للدول النامية بل إن الأقطار الصناعية وخصوصا أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية كانت قد حصلت على حصة الأسد منه .

معهد البحوث الاقتصادية العربية

150 CITE TO MO KADIB JERUSALEM 15000

عضو اتحاد الجامعات العربية

